

# النظام المصري والإخوان: صراع على شرعية البقاء

هشام العوضي<sup>(\*)</sup>

أستاذ الدراسات الدولية والتاريخ - الجامعة الأمريكية في الكويت.

## مقدمة

شهدت السنوات السبع الأولى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) أحداثاً مهمة أسفرت عن نقاط تحول في معادلة الصراع بين الإخوان والنظام. فمن جانب، فرضت تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة استراتيجية جديدة في المنطقة غلّبت عامل الأمن على الإصلاح السياسي، ما انعكس سلباً على علاقة الأنظمة السلطوية والإسلاميين. وفي حالة مصر، فإن الصعود السياسي المفاجئ لحركة الإخوان، بالتوازي مع نجاحات مماثلة حققها الإسلاميون في بلدان عربية وإسلامية أخرى (الأراضي الفلسطينية، وتركيا مثلاً)، وسيطرتهم على حوالى ٦٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب في انتخابات عام ٢٠٠٥، أدخل مشاعر ذعر غير مسبوقة لدى النظام دفعته إلى اتباع استراتيجية ما وصفه أحد المحللين بـ «الإقصاء المقتن»<sup>(١)</sup>.

وفيما فرضت أجواء الفوز الساحق للإخوان خشية متزايدة من احتمال تكرار السيناريو الجزائري في عام ١٩٩١، والفلسطيني في عام ٢٠٠٦ في الحالة المصرية، فإن السنوات الأخيرة من بداية الألفية الثانية كانت تمرّ بسباق آخر له علاقة برأس النظام نفسه. فالرئيس حسني مبارك بلغ الثمانين من عمره، وحالته الصحية باتت محل تساؤل مستمر بين المصريين والمراقبين، ما دفع بمراكز قوى مختلفة، منها نجل الرئيس، جمال مبارك، والدائرة الملتفة حوله، والقوات المسلحة، والحزب الوطني، إلى التدخل في صياغة مرحلة انتقالية للنظام بعد رحيل مبارك. وقد تضافرت عوامل تخلي أمريكا عن أجندتها الإصلاحية، وتنامي نفوذ الإخوان السياسي في المشهد المصري، والترتيب لمرحلة انتقالية تعقب رحيل مبارك في إعادة صياغة

(\*) من مؤلفاته: البعد الرابع لأزمة الخليج (١٩٩٢)؛ الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة

والغرب (١٩٩٧)، وموقف الغرب من الإسلاميين (١٩٩٧).

(١) حوار شخصي مع ضياء رشوان، القاهرة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

معادلة الصراع بين الإخوان والنظام صياغة جديدة، تظاهرات في التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧. وفيما كانت مساعي النظام منذ التسعينيات تسعى إلى تعويق الجماعة من دون أن تشل حركتها تماماً، فإنها منذ عام ٢٠٠٧ بدأت في تقنين إقصائها، ليس سياسياً، وإنما اقتصادياً واجتماعياً، أيضاً.

## أولاً: تصاعد دور الإخوان

### ١ - انتخابات عام ٢٠٠٥

جاءت انتخابات عام ٢٠٠٥ في سياق الحراك السياسي الذي أفرزته بيئة الانتخابات الرئاسية في السنة نفسها، وتصاعد حركات الرفض لترشيح الرئيس مبارك نفسه لولاية رابعة<sup>(٢)</sup>. وتزامنت أيضاً مع تزايد الضغوط الأمريكية على النظام لتحقيق مستوى أعلى من النزاهة السياسية في التعامل مع المعارضة، بما في ذلك الإخوان. وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات ضمنت استمرار سيطرة الحزب الوطني (الحاكم) على مجلس الشعب، إلا أن نزاهة الانتخابات، ولا سيما في جولتيها الأولى والثانية، أسفرت عن تصاعد غير متوقع للإخوان بـ ٨٨ مقعداً (مقارنة بـ ١٧ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٠)، فيما حصلت بقية أحزاب المعارضة على ١٢ مقعداً فقط. وبتصدّر الإخوان كتلة المعارضة للنظام، وتزامن ذلك مع فوز حركة «حماس» في الانتخابات الفلسطينية، بدأت مرحلة جديدة من الصدام بين الدولة والجماعة، تظاهرات بوضوح في اعتقال قيادات مالية وإجراء تعديلات دستورية في عام ٢٠٠٧ لمنع تكرار ما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٥.

وفي هذه الانتخابات، فإن الحزب الوطني لم يكن يمرّ بأحسن ظروفه. فعلى رغم مساعي الإصلاح التي قادها نجل الرئيس جمال مبارك داخل الحزب، فإن الصراعات (بين «الحرس القديم» ومجموعة الشباب) داخل الحزب على النفوذ، والانشقاقات المتكررة، ورغبة المصريين في التغيير، جميعها عوامل أثرت سلبياً في أداء الحزب في منافسته الانتخابية. واستمر مسلسل تقلص سيطرة الحزب على مقاعد مجلس الشعب بفوز ١٤١ مرشحاً في عام ٢٠٠٥ (مقارنة بـ ١٧٢ مرشحاً في عام ٢٠٠٠)، فيما عزا باحثون تراجع أداء الحزب إلى ضعف بنيته التنظيمية، وغياب المعايير في اختيار المرشحين، وإدارة متدنية للحملة الانتخابية، وتوحد الحزب مع الدولة بصورة منفردة<sup>(٣)</sup>.

(٢) في شباط/فبراير ٢٠٠٥ طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب تعديل المادة (٧٦) من الدستور لإتاحة اختيار رئيس الجمهورية بطريقة الانتخاب المباشر بدلاً من الاستفتاء، وهي الآلية التي كانت تجري في السابق. واعتبر طلبه تطوراً باتجاه المزيد من الديمقراطية، فيما اعتبرته قوى معارضة بأنه مجرد إجراء شكلي يصبغ رغبة الرئيس في تمديد ولايته لفترة رئاسية رابعة بصيغة مقبولة شعبياً.

(٣) عمرو هاشم ربيع، «نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب، ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ٥٢٧ - ٥٣٠.

والنفور من تداخل الحزب مع الدولة لم يقتصر على فشل الدولة، وبالتالي الحزب الوطني (الحاكم)، في تلبية الحاجات الرئيسية لدى الناس، من وظائف، وتعليم، وعلاج، وإصلاح اقتصادي وسياسي، وإنما بالعنف الذي مارسته الدولة ضد الشعب نفسه في الانتخابات من خلال التدخل الأمني لصالح الحزب الوطني، ما عمّق حالة النفور الشعبي تجاه الحزب. وأسفرت آليات «البلطجة» والحصار الأمني للجان الانتخابية، ومنع الناخبين من الوصول إلى اللجنة للتصويت، وتعويق عمل القضاة، إلى تزايد حالة الاستياء الشعبي من الدولة، ومن الحزب الحاكم تلقائياً. ويمكن بالتالي قراءة نتائج تراجع الحزب الوطني، إضافة إلى تقلص شرعية الدولة الإنجازية، إلى تصاعد عنف الدولة ضد المواطنين، ما ولد كراهية متزايدة نحو حزب الدولة نفسه.

## ٢ - الإخوان في انتخابات عام ٢٠٠٥

والعنف ظاهرة سائدة في الانتخابات المصرية، لكنها في انتخابات عام ٢٠٠٥، وخلال الجولة الثالثة تحديداً، بلغت حدّاً دموياً «أشبه بحرب بين قوات الأمن والأهالي المصريين»<sup>(٤)</sup>، نتيجة صدمة النظام بما حققه الإخوان المسلمون من فوز غير متوقع. فقد خاض الإخوان الانتخابات بـ ١٦١ مرشحاً - ضعف عدد مرشحين في انتخابات ٢٠٠٠ - فاز منهم ٨٨ مرشحاً، ما أصاب النظام بالصدمة، وعزّز حالة الصراع بين الدولة والجماعة. كانت نتيجة الفوز النهائية للإخوان، في ظل تراجع مقاعد الحزب الوطني وبقية أحزاب المعارضة، التي حصدت مجتمعة ١٢ مقعداً فقط، مدهشة للجميع، بمن فيهم الإخوان أنفسهم<sup>(٥)</sup>.

وأكدت نتيجة الانتخابات ترسخ شرعية الإخوان الواقعية، حيث «استغلت الجماعة تواجدتها بتقديم السلع والخدمات للمواطنين بأسعار محدودة، الأمر الذي جعلها مهيأة لحصد آلاف الأصوات بمجرد إجراء انتخابات حرة ونزيهة»<sup>(٦)</sup>. وعزّز شرعية الإخوان عاملاً من أولهما اهتراء شرعية النظام بسبب تراجع أدائه الاقتصادي والاجتماعي، وتمكّن الإخوان من تقديم خدمات بديلة، وثانيهما قوة تنظيم الجماعة، التي مكّنت الحركة من تقديم خدماتها بفعالية. ولا يعني هذا إلغاء عوامل أخرى، مثل خطاب الجماعة الديني الجاذب، أو التصويت لبعض نواب الإخوان في القرى والريف بدوافع عصبية وعائلية، إلا أنه في ظل تدهور الوضع الاقتصادي وغياب الحاجات الأساسية عن المواطن، تظل عملية تقديم خدمات فعلية، وفي إطار منظم، أهم رقم في معادلة شرعية الإخوان في مصر.

(٤) حسن بوطالب، «العنف في الانتخابات: تفاقم البلطجة والتدخلات الأمنية»، في: المصدر نفسه،

ص ٣٥٢.

(٥) حوار شخصي مع د. محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٦) ربيع، «نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥»، ص ٥٣٠.

### ٣ - التعديلات الدستورية

وتزامن صعود الإخوان المفاجئ إلى مجلس الشعب بـ ٨٨ نائباً، مع تطورات محلية وإقليمية ودولية دفعت بالنظام إلى استراتيجية «تقنين» إقصاء الإخوان عن الحياة السياسية، من خلال التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس مبارك وأقرها مجلس الشعب في آذار/ مارس ٢٠٠٧<sup>(٧)</sup>. فمحلياً، يمرّ النظام بفترة انتقالية يمهد فيها لما بعد الرئيس مبارك، الذي بلغ الثمانين سنة، وهي مرحلة معقّدة تتداخل في صياغتها مراكز قوى مختلفة، تشمل الرئيس، ونجله، والدائرة المحيطة به، والقوات المسلحة، والحزب الوطني<sup>(٨)</sup>. وإقليمياً، فإن نجاح «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي بأغلبية المقاعد، ووصولها إلى السلطة الفلسطينية، أخاف النظام من إمكانية حدوث سيناريو مشابه في الحالة المصرية في حال تنامي نفوذ الإخوان في مجلس الشعب في الانتخابات المقبلة<sup>(٩)</sup>. ودولياً، تخلّت الولايات المتحدة عن أجندتها حول الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بحلول عام ٢٠٠٦، وتبنّت أجندة التحالف مع الأنظمة السلطوية لمواجهة الإرهاب، ولا سيّما بعد تنامي نجاحات الإسلاميين في الانتخابات<sup>(١٠)</sup>.

### ثانياً: الإخوان وفضاءات التقنين

#### ١ - برنامج الحزب السياسي

وإزاء محاولة النظام إقصاء الإخوان من اللعبة السياسية، ومحاولة الجماعة كسر الحصار الذي فرضته التعديلات الدستورية، أعلن مرشد الجماعة، مهدي عاكف، عن نيّة الحركة تأسيس حزب سياسي، طرحت «القراءة الأولى» منه إعلامياً في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، دون أن تسلّم رسمياً إلى لجنة الأحزاب. وبالطبع، فإن نيّة الإخوان في تأسيس حزب سياسي ليست جديدة، وإنما تعود إلى الثمانينيات، بلهام من المرشد الراحل عمر التلمساني، وبعد أن حسمت الجماعة موقفها التاريخي السلبي من الحزبية، ومشاركتها السياسية الناجحة في انتخابات عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧. كما لم يكن حديث الإخوان في عام ٢٠٠٧ عن وجود برنامج شامل لحزبهم المنشود سابقة، فقد سبقته على الأقل خمسة مشاريع حزبية للجماعة: «الشورى» في عام ١٩٨٧، و«الإصلاح» في عام ١٩٩١، و«الأمل» في عام ١٩٩٤، و«الوسط» في

(٧) شملت التعديلات الدستورية المادة (١٧٩) التي تسمح للأمن بدخول المساكن دون أمر قضائي، وتسمح بالاطلاع على المراسلات البريدية والبرقية والتخصّص على المحادثات التليفونية، وتسمح لرئيس الدولة بإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية. وتشمل المادة (٨٨) إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، والمادة (٥) من حظر السماح لحزب قائم على مرجعية دينية من المشاركة في انتخابات مجلس الشعب.

(٨) حوار شخصي مع ضياء رشوان في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٩) شهدت السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ انتخابات تشريعية في الكويت، واليمن، والبحرين، ومصر، والمغرب، والأردن، والعراق، وتركيا، ومحلية في السعودية حقق الإسلاميون فيها نجاحات ملحوظة.

(١٠) Michele Dunne, Amr Hamzawy and Nathan Brown, «Egypt-Don't Give Up on Democracy (١٠) Promotion,» (Policy Brief; no. 52, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, July 2007).

عام ١٩٩٦<sup>(١١)</sup>. ولا يمكن فهم أبعاد الحزب السياسي المطروح للإخوان بمعزل عن السياق والظروف التي أحاطت بمشاريعهم الحزبية الماضية. فباستثناء قصة مشروع حزب «الشورى»، فإن الأحزاب الأخرى جاءت في عقد التسعينيات، وهي بداية صدام الجماعة مع نظام حسني مبارك، ومحاولة الإخوان البحث عن فضاءات لتقنين وجودهم. فحزب «الأمل»، مثلاً، جاء «بسبب تضيق النظام على النقابات المهنية التي يسيطر عليها الإخوان»<sup>(١٢)</sup>، و«الوسط» بعد المحاكمات العسكرية في عام ١٩٩٥. وإعلان المرشد مهدي عاكف عن الحزب في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ جاء في أعقاب حادثة طلبة الأزهر في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٦، ورغبة في «تخفيف الضغط الأمني على الإخوان»<sup>(١٣)</sup>، و«الخروج من المأزق السياسي مع الدولة»<sup>(١٤)</sup>.

وواضح أن طرح برنامج الحزب يأتي في سياق مسعى الجماعة فكّ الحصار الأمني عنها، والحصول على اعتراف قانوني، ولكن ليس بالضرورة من خلال حصولها على ترخيص فوري من لجنة الأحزاب. فمن جانب، هناك قناعة داخل الإخوان بأن نظام مبارك لن يقبل الاعتراف بالجماعة، سواء تقدمت بحزب أم لا، ومن جانب آخر، هناك قناعة بأن طرح الحزب يمكن أن يؤدي مهمات أخرى، غير الحصول على ترخيص لجنة الأحزاب، يمكنها أن توجد رأياً عاماً يمهّد لقبول الإخوان سياسياً بعد رحيل نظام مبارك. وهذه القناعة الثانية تفسّر لماذا قررت الجماعة أن تعلن عن حزبها السياسي في عام ٢٠٠٧، ولا تعلن عن مشاريع أحزابها الماضية.

إن المشاريع الحزبية الإخوانية في الثمانينيات والتسعينيات يجب أن تفهم ضمن سياقين: **أولهما** أنها ردّة فعل جيل نقابي يريد أن يوائم بين تمدّد في المجتمع، وانتمائه إلى تنظيم يريد من المجتمع أن يعرف أن له مشروعاً سياسياً سلمياً، **وثانيهما** أنها تعبّر عن رؤية قيادة تسيطر على الملف السياسي، وترى أن فتح الملف سيعرضها إلى مزيد من التضيق من النظام. فقد صيغت المشاريع الحزبية السابقة للإخوان تحت قيادة الراحل مأمون الهضيبي، الذي احتكر الملف السياسي للجماعة منذ عام ١٩٨٦<sup>(١٥)</sup>. وكان الهضيبي يعتقد بأن الظروف السياسية منذ بداية التسعينيات، بتزايد أعمال العنف في مصر، ستجعل الدولة لا تسمح بقيام حزب سياسي للإخوان، وفيما لو تمّ تقديم الحزب إلى لجنة الأحزاب، فإن اللجنة سترفضه، وتقفّل الباب أمام الحركة للحصول على شرعية سياسية<sup>(١٦)</sup>. إلا أن جيل السبعينيات داخل

(١١) للاطلاع على تفاصيل حزبي «الشورى» و«الإصلاح»، انظر الفصل الرابع، وللاطلاع على تفاصيل

حزبي «الأمل» و«الوسط»، انظر الفصل السادس.

(١٢) حوار شخصي مع مؤسس حزب «الأمل»، محمد السّمّان، القاهرة، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(١٣) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(١٤) حوار شخصي مع د. عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(١٥) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(١٦) بحسب عبد المنعم أبو الفتوح، «أقفلت قيادة الجماعة الحديث عن إمكانية التقدم بحزب سياسي للإخوان إلى لجنة الأحزاب سنة ١٩٩٢، نتيجة تزايد العنف بين الإسلاميين المتشددين والسلطة، والذي انعكس على سلوك الأمن في تعامله القمعي مع التيار الإسلامي عموماً. وقدّرت قيادة الجماعة أن الظروف لم تكن مؤاتية لإثارة موضوع الحزب، الذي تيقن الهضيبي بأن الدولة سترفضه». حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

الجماعة، الذي احتكَّ بأطراف من شرائح المجتمع، وحقق نجاحات داخل مؤسسات المجتمع المدني، كانت له رؤية مغايرة. بعضهم كان يعتقد بأنه يمكن تمويه النظام والتقدم بحزب يبدو مستقلاً، وحالما يرخّص له فإن الجماعة يمكنها أن تنضوي تحته، وهي قصة حزب «الأمل». أما البعض الآخر، فيبدو أنه كان متفائلاً بجدوى أن يجرب تقديم حزب إخواني إلى لجنة الأحزاب، دون إذن من قيادة الجماعة، ولو أسفر عن فصله من التنظيم، وهي قصة مؤسسي حزب «الوسط». وفيما كان يرى جيل السبعينيات أن إعلان الجماعة عن حزب سياسي يمكن أن يكسر الطوق الأمني عن التنظيم، ويقوّض جدلية النظام بأن الإخوان يعملون بسرية وتحت الأرض، ولا يملكون مشروعاً سياسياً شاملاً، كان الهضيبي يرى أن الوقت ليس ملائماً لاتخاذ هذه الخطوة، وأن الطوق الأمني سيضيق، ولن يتسع.

وتغيّرت ظروف الإخوان برحيل مأمون الهضيبي، ومجيء مهدي عاكف خلفاً له في عام ٢٠٠٤، والفوز بـ ٨٨ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٥، ووجود حراك شعبي أفرزه ترشّح الرئيس مبارك لولاية رابعة، والتعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧. اختلف عاكف عن الهضيبي في إدارته الملف السياسي، وكان أهم تحوّل هو أن شخصاً بعينه لم يعد مسؤولاً عن هذا الملف، وبالتالي لم يعد هناك «ناطق رسمي» للجماعة، وهي الصفة التي كان الهضيبي يحتكرها<sup>(١٧)</sup>.

**يأمل الإخوان أن يراكموا رأياً عاماً تعبّر عنه النخبة غير الإخوانية، وتنضمّ إلى الضغط بمطالبة السلطة بالاعتراف بالحركة.**

وفيما كان لدى الهضيبي الاستعداد لتأجيل موضوع الحزب إلى حين رحيل نظام مبارك، فإن مهدي عاكف، والدائرة التي حوله مثل محمد حبيب، وعبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، يرون أن مبررات التأجيل لم تعد موجودة في ضوء تزايد نفوذ الجماعة في الشارع المصري، مقابل شيخوخة النظام. وفيما كان الهضيبي، بخلفيته القانونية، والمتحفظة أحياناً، يرى أن التهديد ستجنّب الجماعة المزيد من الضربات الأمنية، فإن عاكف، بطبيعته التلقائية، والمتحدية أحياناً، يرى أن الحيوية السياسية، على النقيض، يمكن أن تفشل محاصرة الجماعة.

الأهم من الفروقات الشخصية بين المرشدين، الهضيبي وعاكف، هي الظروف السياسية، التي تمرّ بها مصر، المنطقة، والتي يبدو أنها أعطت الإخوان في الألفية الثانية الجراءة في تجاوز ما كان الهضيبي يعتبره خطأ أحمر في الثمانينيات والتسعينيات. فالضغط الأمريكي على الأنظمة العربية لمزيد من الديمقراطية، وانتهاز المعارضة شيخوخة الأنظمة والنزول إلى الشارع للتعبير عن آرائهم (نموذج حركة «كفاية»)، وفوز الإسلاميين في فلسطين (حماس)، ومصر (الإخوان)، واليمن، والكويت، والانفتاح العام الذي أفرزته الفضائيات والإنترنت، تحولات لم يعد توائمتها ثقافة التحفظ والتهديد؛ فحسب عاكف: «الجو العالمي اليوم لا يجوز لنا أن نقبل

(١٧) حوار شخصي مع المرشد مهدي عاكف، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

منهم (النظام) ما كان يحدث لنا في الثمانينيات والتسعينيات. في تلك الفترة لم تكن هناك فضائيات، وأيام الحاج مصطفى مشهور احتمالنا كثيراً، على أساس أن أحداً لا يعرف ما يجري لنا، وكنا نقول خلاص نحتمل، أما الآن فلا نقبل إلا الرفض. واقع العالم الآن تغير، الجو العالمي جو منفتح، ونرى المظاهرات تطلع ضد بوش في أمريكا، وبلير في لندن، وكل بلد أصبح له وضع غير ما كان في التسعينيات»<sup>(١٨)</sup>.

ومحلياً، فإن فوز الإخوان بـ ٨٨ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٧، فرض خطاباً سياسياً جديداً بين أقطاب المعارضة في مصر، إسلاميين، وعلمانيين، بحيث أصبح الحديث عن رؤية الإخوان السياسية للإصلاح جزءاً مهماً منه. وبالتالي، لم يكن طرح الإخوان للبرنامج السياسي المقصود المباشر منه هو موضوع الحصول على ترخيص لجنة الأحزاب، حيث هناك إيمان داخل التنظيم بأن هذا أمر أقرب إلى المستحيل، ولا سيما في ظل النظام الراهن، وبعد التعديلات الدستورية، وإنما استجابة للتساؤلات السياسية، غير الحكومية، والشعبية، عن توجهات الإخوان ومواقفهم من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة<sup>(١٩)</sup>.

إن الإخوان يستهدفون من طرح برنامجهم الحزبي استهداف النخبة في المجتمع، وليس السلطة، أو لجنة الأحزاب غير المستقلة عن الدولة، واستهداف جبهة المعارضة التي اتسعت في السنوات الأخيرة بسبب سياسات النظام، والبناء السياسي على شعبية الجماعة في الشارع المصري. ويأمل الإخوان أن يراكموا رأياً عاماً تعبر عنه النخبة غير الإخوانية، وتنضم إلى الضغط بمطالبة السلطة الاعتراف بالحركة، في حال حصول انفراجة ديمقراطية بعد رحيل النظام الحالي.

## ٢ - علاقة الحزب والتنظيم

أثار موضوع الحزب السياسي للإخوان تساؤلات شكلية عن طبيعة العلاقة بين الحزب السياسي وتنظيم الجماعة مستقبلاً. ويدور جدل داخل الحركة لم يحسم بعد عن الآلية التي سידار به تنظيمان مختلفان بطبيعتهما البنوية، أحدهما، الحزب، سياسي ومعلن، والآخر، الجماعة، ديني وسري، ولكل هيكليته، وأعضاؤه، ودوره وجمهوره. من جانب، هناك أقلية صغيرة، يكاد يمثلها عبد المنعم أبو الفتوح، ترى أن «يتحول تنظيم الإخوان المسلمين في مصر إلى حزب الإخوان المسلمين، ويصبح مرشد الإخوان المسلمين هو رئيس هذا الحزب، ومكتب الإرشاد هو المكتب السياسي لهذا الحزب، وشعب الإخوان المسلمين في المحافظات هي فروع هذا الحزب»<sup>(٢٠)</sup>. فيما ترى الأغلبية، ويعبر عن صوتها عصام العريان، أن تكون هناك صيغة

(١٨) حوار شخصي مع المرشد مهدي عاكف، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(١٩) حوار شخصي مع د. عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٢٠) حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفيما يصور أعضاء من الجماعة رأي أبو الفتوح بأنه «شاذ»، يدافع أبو الفتوح عن رأيه بالقول إن رأيه كان رأي المرشد السابق مأمون الهضيبي. فتعبير أبو الفتوح: «هذا الرأي كان متبنيه الأستاذ مأمون الهضيبي يرحمه الله بشكل كبير، وهو أن حركة الإخوان في مصر تصبح حزب الإخوان المسلمين، وكان يرى أنه يمكننا أن نمارس نشاطنا =

تنسيقية بين الحزب والجماعة، شبيهة بتجربة الإخوان السياسية في الأردن<sup>(٢١)</sup>. فيما لا يكتفي مستقلون بأن تكون الجماعة والحزب مستقلين، بعلاقة تنسيقية فحسب، وإنما «يكون لكل منهما استقلالية ذاتية كاملة، وليس مجرد استقلال ذاتي شكلي»<sup>(٢٢)</sup>.

### ٣ - برنامج الحزب

ورَّعت الجماعة برنامجها الحزبي على دائرة محدودة من المثقفين<sup>(٢٣)</sup>، ما أثار انتقاد البعض الذي كان يتوقع أن تعلن الحركة عن برنامجها في مؤتمر صحافي عام، تماماً كما حصل مع مبادرة الإصلاح في عام ٢٠٠٤، بحيث يطلع الشعب مباشرة على البرنامج، باعتبار الشعب، بحسب تعبير الحزب: هو «مصدر السلطات» و«صاحب الحق الأصيل في اختيار حاكمه ونوابه»<sup>(٢٤)</sup>، إلا أن أهم ما أثار انتقاد شريحة أوسع كان هو موقف الحزب من تولي الأقباط منصب الولاية العامة في الدولة، أي رئاسة الجمهورية، وحصر ذلك على المسلمين فقط<sup>(٢٥)</sup>. ولما التقيت العريان في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أي قبل توزيع «القراءة الأولى» من برنامج الحزب بخمسة أشهر، سألتها ما إذا كان البرنامج ينصّ على أن يكون رئيس الدولة مسلماً، فأجاب: «إلى الآن لم نحدّد، وهذه مسألة محل جدل داخل الجماعة، وأن يكون الرئيس مسلماً أمر واقع، فلماذا ننص عليها أصلاً ونثير بها جدلاً؟»<sup>(٢٦)</sup>، ما دلّ على أن المسألة كانت محل جدل داخل الجماعة، وأن العريان كان من الذين يرون عدم طرحها لأنها تحصيل حاصل، إن صحّ التعبير. وعلى الرغم من أن المسودة الأولى للحزب ورَّعت على عدد من المثقفين في آب/أغسطس ٢٠٠٧، إلا أنني حصلت على نسخة من المسودة من المكتب السياسي للجماعة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، خلال زيارتي الميدانية لمصر لإجراء هذا البحث، وبالفعل لم يشر برنامج الحزب إلى معتقد رئيس الدولة، كما حصل مع «القراءة الأولى» لبرنامج الحزب، الذي ورَّع في أيلول/سبتمبر.

= الخدمي والاجتماعي من خلال الإطار الحزبي، وهذه كانت وجهة نظره كرجل قانون، وكان يقول هذا الرأي من أيام الأستاذ أبو النصر (مرشد الإخوان السابق) وحتى وفاته، باعتباره كان المسؤول عن الملف السياسي، وكان الإخوان يدعمون وجهة نظره طوال هذه المدة».

(٢١) حوار شخصي مع د. عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويعتقد العريان بأن قيادة الحزب يجب أن تكون مستقلة عن قيادة التنظيم، «فالمرشد لا يكون رئيساً للحزب»، بحسب تعبيره، كما تكون سياسات الحزب مستقلة عن سياسات التنظيم، «فلا يمكن أن يقبل أي نظام سياسي في الدنيا أن يكون هناك حزب يحركه أحد من وراء ستار»، بحسب تعبيره.

(٢٢) عمرو حمزاوي، مارينا أوتواي وناثان ج. براون، «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج» (سلسلة الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، شباط/فبراير ٢٠٠٧)، ص ٧.

(٢٣) وزع الإخوان مسودتين من برنامج حزبهم السياسي إلى عدد من المثقفين، كانت المسودة الأولى في آب/أغسطس ٢٠٠٧، والثانية في أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

(٢٤) إبراهيم (أو خليل) العناني.

(٢٥) «برنامج الحزب»، القراءة الأولى، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢٦) حوار شخصي مع د. عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وفيما قد تخضع مسودة الحزب إلى مزيد من المراجعة، قبل أن يخرج البرنامج في صورته النهائية، فقد دلت القراءة بين المسودتين، بحسب فهمي هويدي، على «وجود تيارين على الأقل داخل قيادة الجماعة، أحدهما إصلاحي منفتح، والثاني محافظ ومنغلق. ويبدو أن كفة التيار الثاني هي الأرجح في دائرة القرار»<sup>(٢٧)</sup>.

## ثالثاً: المال في صراع النظام مع الإخوان

### ١ - جدل حول البعد المالي

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ شنّ النظام حملة اعتقالات لرجال أعمال في الجماعة بتهمة «غسيل الأموال»، وحولهم إلى محاكمات عسكرية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ما أثار الجدل حول البعد المالي في الصراع بين الإخوان والنظام<sup>(٢٨)</sup>. وربما فيما كان مفهوماً تحويل القيادات الوسطى في الجماعة إلى محاكمات عسكرية في عام ١٩٩٥، باعتبارها مثلت مفصل حركة الجماعة في الفضاء النقابي والبرلماني، فإن استهداف رجال المال بعد ذلك باثنتي عشرة سنة، يمثل مرحلة متطورة في الصراع، لم تتضح دوافعها بعد. ويمكن في العموم القول إن تزايد نفوذ الحركة، سياسياً وشعبياً، ووصول الإسلاميين إلى السلطة في بعض الدول المجاورة، حالة «حماس» تحديداً، ونجاح الإسلاميين في الانتخابات التشريعية في مصر، والكويت، والبحرين، والمغرب، وتحالف أمريكا مع الأنظمة السلطوية بعد أحداث أيلول/سبتمبر في مقاومة الإرهاب، جميعها شكّل عوامل متوازية لدوافع النظام ضد الحركة. ولكن يظل السؤال مطروحاً: لماذا استهداف مال الإخوان الآن؟

يعتقد ضياء رشوان بأن استهداف مال الإخوان هو من باب «تجريب الأمن لوسيلة جديدة في تقليص نفوذ الحركة»، بعد فشل وسائله السابقة، التي شملت الاعتقال والمحاكمة والتشويه الإعلامي. ويحكم رشوان على هذه الاستراتيجية الأمنية بالفشل لاعتقاده بأن نفوذ الإخوان لا يكمن في مواردهم المالية، وإنما في قوة بنياتهم التنظيمية، والتزام الأعضاء بأهداف الجماعة<sup>(٢٩)</sup>. ويرى أن موارد الجماعة المالية ليست بالضخامة التي يصورها الإعلام الحكومي المصري، وأن تكاليف أنشطتها تتم بجهود فردية من أعضائها.

(٢٧) فهمي هويدي، «الإخوان في برنامج حزبهم.. ظالمون ومظلومون»، الشرق الأوسط، ٣/١٠/

٢٠٠٧.

(٢٨) طالت الحملة نائب المرشد خيرت الشاطر، صاحب شركة «سلسيل لتكنولوجيا المعلومات»، وحسن مالك رئيس مجلس إدارة شركة «استقبال» للأثاث و«سران» للملابس، ومدحت الحداد رئيس مجلس «الشركة العربية للتعمير»، وعبد الرحمن سعودي رئيس مجلس إدارة «شركة التنمية العمرانية»، وخالد عودة، نجل عبد القادر عودة، ورجل أعمال في أسبوط، وآخرون بتهمة «غسيل الأموال»، وتمويل النشاط السري للجماعة، وإنشاء ثلاث محطات فضائية بتمويل ٢٠ مليون دولار لنشر فكر الحركة. كما شملت الحكم غيابياً على مقيمين في الخارج شملت منسق العلاقات الدولية للجماعة رجل الأعمال يوسف ندا، المقيم في سويسرا، وتوفيق الواعي في الكويت، وإبراهيم الزيات في ألمانيا.

(٢٩) حوار شخصي مع ضياء رشوان، القاهرة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وتربط قيادات الحركة استهداف مال الإخوان بفوزهم غير المتوقع بـ ٨٨ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٥، ومحاولة النظام «تجفيف منابع الدعم المالي» لحملاتهم الانتخابية، باعتقال أعضاء التمويل في الجماعة، وتحويلهم إلى محاكمات عسكرية. ولفهم العلاقة بين المال وصعود الإخوان السياسي أشير إلى مصادر التمويل الرئيسية لدى الجماعة، وهي: دور رجال الأعمال داخل مصر، ودور الإخوان المصريين خارج مصر، واشتراكات أفراد الجماعة، وتطويعهم لدعم الحملات الانتخابية.

فبالنسبة إلى دور رجال الأعمال (مثل عبد الرحمن سعودي في المقاولات، وحسن مالك الذي يمتلك أكثر من شركة، وشريكه خيرت الشاطر)، فإنهم يقدمون دعماً مالياً مهماً للجماعة في فترة حملاتها الانتخابية<sup>(٣٠)</sup>. هذا سوى الاشتراكات التي يدفعونها بانتظام باعتبار عضويتهم، وهي نسبة محدّدة بـ ١٠ بالمئة من دخلهم<sup>(٣١)</sup>. ويدفع الإخوان الذين يعملون في الخليج وليبيا اشتراكات شهرية منتظمة تزيد نسبتها في فترة الانتخابات. وفي الوقت الذي يظل عدد أعضاء الإخوان في مصر غير معلن، إلا أنه يبلغ مئات الآلاف، وهؤلاء يدفعون اشتراكات تدعم أنشطة الجماعة<sup>(٣٢)</sup>.

### إن اللامركزية في حركة التنظيم، واعتماد جماعة الإخوان على اشتراكات وتطوع أعضائها، تجعل نفوذ رجال الأعمال على دينامية الجماعة محدوداً.

وفيما لم يكن دور رجال الأعمال في دعم أنشطة الحركة جديداً، إلا أن استهدافهم في عام ٢٠٠٧ تحديداً، كان بسبب تنامي دورهم في انتخابات عام ٢٠٠٥ مقارنة بانتخابات عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. فقد اتسمت انتخابات عام ٢٠٠٥ بالكلفة المالية الباهظة على دعاية المرشحين، مقارنة بالسنوات الماضية. وأشارت دراسة إلى أن نفقات مجموع المرشحين المصريين الذين خاضوا انتخابات عام ٢٠٠٥ وصلت إلى ٥ مليارات جنيه، وهي أربعة أضعاف نفقات انتخابات عام ٢٠٠٠<sup>(٣٣)</sup>. وأنه فيما بلغ متوسط ما أنفقه المرشح الواحد في عام ٢٠٠٠، حوالى ٣٧٥ ألف جنيه، فإنه وصل إلى مليون جنيه في عام ٢٠٠٥، وأن كلفة المقعد الواحد من مقاعد مجلس الشعب الـ ٤٤٤ وصلت إلى ١٢ مليون جنيه<sup>(٣٤)</sup>. وبحسب هذه التقديرات، افترض الأمن أن الإخوان أنفقوا أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه لدعم مرشحيهم الـ ١٦١، وأن رجال الأعمال كانوا الممول الرئيسي لهذه النفقات، ما سلط الأضواء الأمنية عليهم.

(٣٠) حوار شخصي مع د. محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٣١) يدفع بعض رجال الأعمال زكاته السنوية أيضاً للجماعة.

(٣٢) تقدر مصادر صحافية حكومية مثل الأهرام عدد أعضاء الإخوان المسلمين في مصر بنحو ٨٠٠ ألف عضو.

(٣٣) دراسة أجراها حمدي عبد العظيم في: نهضة مصر، ١٨/١٢/٢٠٠٧.

(٣٤) المصدر نفسه.

وفيما يرى العريان أن نفقات الإخوان على حملاتهم الانتخابية لا يبرّر اعتقال الأمن لرجال الأعمال ما دامت تموّل أنشطة سلمية<sup>(٣٥)</sup>، فإن مصادر إخوانية ومستقلة تشكك في صحة الـ ٣٠٠ مليون كرقم، مشيرة إلى أنه تم تحديده قياساً على ما أنفقه مرشحو الحزب الوطني، ما أكد أن الإخوان خصم منافس للنظام. وبحسب عبد المنعم أبو الفتوح، القيادي في الجماعة: «أنا قابلت أحد القيادات الأمنية في وزارة الداخلية، وقال لي أنتم صرفتم أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه على انتخابات مجلس الشعب، وهذا أزعجنا، فقلت له أنا أعرف من أين أتيت بهذا الرقم. أنت سألت أحد أعضاء الحزب الوطني المرشحين في انتخابات ٢٠٠٥ كم صرف على دائرته، فقال لك صرفت ٢ مليون جنيه على الدعاية، فقلت إن الإخوان نزلوا بـ ١٦١ مرشحاً، و  $١٦١ \times ٢$  مليون = ٣٢٢ مليون جنيه. وهذا رقم ضخم، فيسألني من أين حصلت على هذه الأموال؟»<sup>(٣٦)</sup>. ويقدر أبو الفتوح أن مجموع ما أنفقه الإخوان على حملتهم الانتخابية في عام ٢٠٠٥ لا يتجاوز ١٠ ملايين جنيه لأن ٩٠ بالمئة من الجهد الذي يبذله المرشح في دائرته مبني على تطوع بقية أعضاء الجماعة في الدائرة لدعم حملته<sup>(٣٧)</sup>.

## ٢ - الهيكل المالي للإخوان

ولفهم تداعيات اعتقال رجال الأعمال على قوة الجماعة، وما إذا كان اعتقالهم سيحسم الصراع لصالح النظام، لا بد من تسليط الضوء على الهيكل المالي للإخوان، وتحديد حجم نفوذ رجال المال نسبة إلى بنية التنظيم، ودينامية الحركة في المجتمع المصري. (أ) هناك خط فاصل بين ما تملكه الجماعة من ميزانية تابعة للتنظيم، وما يملكه أعضاؤها من رأس مال خاص بهم، ومن المهم في أي تحليل عدم الخلط بين الاثنين. (ب) منذ حلت جماعة الإخوان ومصادرة ممتلكاتها في عام ١٩٥٤ حرصت على ألا يكون لها مشاريع مملوكة لها، وأن تعتمد في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء، وما تتلقاه من دعم من شرائح في المجتمع نتيجة شرعيتها الاجتماعية. (ج) تدير الجماعة أنشطتها العامة، بما فيها حملات الدعاية في فترة الانتخابات، من خلال نوعين من الإنفاق: إنفاق مركزي يتم من خلال صندوق التنظيم في القاهرة، وإنفاق غير مركزي يتم من خلال صندوق شعب وفروع التنظيم في بقية المناطق والمحافظات. وفيما قد

(٣٥) وبحسب العريان: «الذي من المفترض أن يخيف النظام المصري هو التمويل الذي ينفق لأغراض إرهابية أو عسكرية، أو أغراض مشبوهة تهدف إلى إحراج النظام وكشف سوءاته وليس التمويل لأغراض سياسية سلمية». حوار شخصي مع د. عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٣٦) حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٣٧) حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ونقل عمرو الشوبكي عن علي بيومي، مراقب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قوله إن الإخوان أداروا حملتهم الانتخابية من خلال نظام تكافل اجتماعي، وهو نظام معروف لدى الحركة منذ القدم. ونقل الشوبكي عن مكارم البديري، مرشحة الإخوان عن دائرة «مدينة نصر» قولها إن تمويل الحملات الانتخابية يتم بالتضامن، وإن فريق العمل متطوع، ويساهم في كتابة اللافتات، وتعليقها، وعمل الرسومات، وعمل الدعاية دون مقابل، كما أن عمل الدعاية عن طريق اللوحات الإلكترونية يتم بسعر التكلفة، وتبرع بعض رجال الأعمال. انظر: عمرو الشوبكي، «الإخوان المسلمون»، في: ربيع، محرر، انتخابات مجلس الشعب، ٢٠٠٥، ص ١٦٣ - ١٦٦.

يؤثر اعتقال رجال الأعمال في نفقات الجماعة المركزية، فإنه بالتأكيد لن يؤثر في نفقات الجماعة غير المركزية<sup>(٣٨)</sup>.

وتغطي النفقات المركزية في الإخوان نشاطين أساسيين، هما حفل إفطار رمضان الذي تقيمه الجماعة سنوياً، وحملات الدعاية الانتخابية في بعض المحافظات الكبيرة، مثل القاهرة والإسكندرية. وبحسب ضياء رشوان، الذي درس هذين النشاطين عن قرب، فإن دور رجال الأعمال فيه مهم، ولكن ليس بالحجم نفسه الذي تفترضه الدوائر الأمنية. وأما بقية أنشطة الجماعة في المناطق المختلفة، فإن تغطية نفقاتها يتم من خلال صندوق الشعبة، وهي حيلة اشتراكات أعضاء الشعبة، أو من خلال مؤسسات اجتماعية تسيطر عليها الجماعة، أو تبرعات من أفراد المجتمع مستفيدين من خدمات الإخوان<sup>(٣٩)</sup>.

### ٣ - نفوذ رجال الأعمال

إن اللامركزية في حركة التنظيم، واعتماد جماعة الإخوان على اشتراكات وتطوع أعضائها، وتوظيف الجمعيات الأهلية التي تسيطر عليها، تجعل نفوذ رجال الأعمال على دينامية الجماعة محدوداً، وبالتالي تجعل أثر اعتقالهم محدوداً في معادلة الصراع مع النظام. ومن جانب آخر، فإنه لا يزال غير واضح حجم رأس مال رجال الأعمال، ونسبة ما يصل من هذا الحجم إلى الإخوان كتنظيم. فهناك تضارب في الأرقام الخاصة بثروة رجال أعمال الإخوان، وخط بين قيمة رأس مال مشاريعهم، والأرباح الحقيقية من وراء هذه المشاريع.

فبحسب تقارير صحافية، ونقلاً عن محاضر التحقيق مع المعتقلين، فإن مجموع استثمارات الإخوان يتراوح ما بين ٧ إلى ٢٠ مليار جنيه<sup>(٤٠)</sup>. ويبلغ حجم استثمارات عبد الرحمن سعودي، مثلاً، أحد رجال أعمال الإخوان، وصاحب شركة التنمية العمرانية، والجيزة الطبية، وسلسلة محلات «سعودي»، ٣٠٠ مليون جنيه، فيما تبلغ استثمارات حسن مالك أكثر من ٢٥٠ مليون جنيه<sup>(٤١)</sup>. ومن جانب آخر، فإن مصادر في الجماعة تعتقد بأن الحملة الإعلامية التي شنتها الدولة لتشويه صورة الإخوان، بالغت في توصيف نفوذ رجال الأعمال لتبرير اعتقالهم وتحويلهم إلى محاكمات عسكرية، مشيرة إلى أن الاستثمارات الحقيقية لرجال الأعمال محدودة، وأن دعمهم المالي للتنظيم محدود أيضاً. فبحسب بدر محمد بدر «بحسب خبرتي على مدى ٣٠ سنة داخل الإخوان لا أجد شركة من شركات رجال الأعمال دعمت العمل الإخواني كما يفترض البعض، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في مصر، وضعف السيولة، وقسوة الضرائب والفساد»<sup>(٤٢)</sup>. ويدلل بدر بعبد الرحمن سعودي، أحد

(٣٨) حوار شخصي مع محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٣٩) حوار شخصي مع ضياء رشوان، القاهرة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٤٠) عبده زينة، «الأذرع المالية لـ «إخوان»: استهداف ممالي الإخوان في مصر.. عقاب على تبييض

أموال أو خطوة لمحاشرتهم قبل التعديلات الدستورية؟»، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

رجال الأعمال الذين طالتهم الاعتقالات، بنموذج على ما يقول: «شركة مثل شركة عبد الرحمن سعودي، وهي من شركات المقاولات، أنا شخصياً توسطت لدى المدير المالي في الشركة لصرف مستحقات ظلت لأكثر من تسعة أشهر لأحد المهندسين العاملين فيها، لأن هذه الشركات تتعامل مع الدولة هنا وهناك<sup>(٤٣)</sup>. فأحياناً تتأخر هذه الأموال، وتعاني هذه الشركات من تراكم الديون، بما فيها الفوائد، ولا تكاد تجد شركة تقول إن لديها فوائد، وهذا وضع اقتصادي عام يعرفه كل مصري، وأنا أؤكد هذا الكلام بحكم قربي منهم»<sup>(٤٤)</sup>.

وفيما تقدّر ثروة رجال أعمال الإخوان بمئات الملايين، فليس من الواضح ما إذا كانت هذه الأرقام تعبر عن رأس المال المجدّد في أراضٍ، وأبنية (مصانع وشركات.. إلخ)، أو عن الأرباح السائلة، أو عن كليهما معاً<sup>(٤٥)</sup>. وفي ظل تدني الأوضاع الاقتصادية في مصر، وسوء مناخ الاستثمار الأجنبي، وضعف القدرة الشرائية، فإن حركة المال السائلة من رجال الأعمال إلى الجماعة لدعم أنشطتها السياسية يبدو أنه ليس بالحجم الذي تشير إليه وسائل إعلام النظام. كما أن البنية اللامركزية في الهيكل المالي للإخوان، تجعل دينامية الحركة في دوائر المحافظات والأقاليم ذاتية ومستقلة عن أموال رجال الأعمال<sup>(٤٦)</sup>.

ومن جانب آخر، ليس من الواضح الآثار المباشرة لاعتقال رجال الأعمال في اقتصاد الدولة، أخذاً في الاعتبار محدودية أرباح شركات الإخوان. إلا أن الآثار غير المباشرة ستكون سلبية من ناحيتين:

**أولاً، من ناحية أن اعتقال رجال أعمال، يتعامل بعضهم مع شركات أجنبية، يخلق مناخاً طارداً لرأس المال الأجنبي الذي تحتاج إليه الدولة لتعزيز شرعيتها الاقتصادية. وقالت دراسة**

(٤٣) نفذت «شركة التنمية العمرانية» التي يملكها سعودي الكثير من المشروعات الحكومية التابعة لوزارة التعليم والتعليم العالي والصحة.

(٤٤) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وأكد العريان الحالة المتعسرة نفسها بالنسبة إلى سعودي، على عكس القراءة الإعلامية الشائعة عنه: «عبد الرحمن سعودي كان دفعتي في الجامعة، ولما بنلتقي في مناسبات اجتماعية، عرس أو عزاء، كان دائماً يشكو لي أن شركته متعسرة، وأنا أعتقد أنه سعيد بأن شركته أقفلت، لأنه أكثر من مرة يقول لي أنا لولا عندي موظفين، وناس وعمل بياكلوا عيش أنا كنت قفلت الشركة، فالناس تضخم الأشياء، ولا تقرأ الواقع قراءة صحيحة». حوار شخصي مع عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٤٥) تشير محاضر التحقيق أن حجم خسائر أرباح شركات الإخوان بلغ نصف مليار جنيه، فيما يقدر رأس المال لهذه الأرباح بـ ٢٠ مليار جنيه. نقلاً عن: الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢.

(٤٦) ما يدل على أن الجماعة لم تتأثر كثيراً من اعتقالات رجال الأعمال هو أن التنظيم ينفق على عوائل رجال الأعمال، الذين احتجزت الدولة أملاكهم، وعلى غيرهم من المعتقلين مساعدة شهرية تقدّر بـ ٢٠٠٠ جنيه مصري شهرياً لكل أسرة. حوار شخصي مع مصدر إخواني، رفض ذكر اسمه. وبحسب شبكة «إخوان أون لاين» التي تعبر عن الجماعة، فإن رجال الأعمال يعولون أكثر من ٥٠ أسرة، وبالتالي يصل مجموع ما تنفقه الجماعة على عوائل المعتقلين حوالي ١٠٠ ألف جنيه شهرياً. ويشير ذلك إلى أن مصادر التمويل في الجماعة ليست قائمة على دعم رجال الأعمال بقدر ما هي معتمدة على اشتراكات أعضائها وثقافة «التكافل الاجتماعي» السائدة في الجماعة.

لهيئة سوق المال المصرية إن استهداف رجال أعمال بعث رسائل سلبية إلى الخارج عن مناخ الاستثمار داخل مصر. فبحسب حسن مالك، مثلاً، رجل أعمال إخواني معروف: «قبل اعتقالي كنت قد تعاقدت مع شركة أجنبية [تركية] كبرى للاستثمار في مصر، واتفقت معها على إقامة مصنع ضخ لصناعة وتصدير الأثاث إلى الخارج، وبعد إنهاء جميع الموافقات وتخصيص الأرض اللازمة للمصنع تم اعتقالي، فأنهت الشركة تعاقدتها، وخرجت من مصر»<sup>(٤٧)</sup>. وأضافت هيئة سوق المال بأن التصعيد الأمني قد يؤدي إلى انتكاسة في أداء البورصة، بعدما شاع خروج ٢١ مليار جنيه (حوالي ٣,٣ مليار دولار) من السوق المالية المحلية.

**وثانياً،** من ناحية أن استهداف رجال مال الإخوان يسفر عن طرد مئات الموظفين الذين يعملون في مصانعهم، ما يفاقم من مشكلة البطالة المتزايدة في مصر<sup>(٤٨)</sup>. ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه استياء عمالاً من تردّي أوضاعها المالية، وبيع القطاع العام، وتنامي سياسة الخصخصة<sup>(٤٩)</sup>. وهذه تمثل معضلة للنظام، فهو في الوقت الذي يريد أن يقلّم أظافر الجماعة المالية من خلال تصفية استثمارات أعضائها، فإنه يقوّض فضاء عاماً يوفّر عملاً لمن دونه سيكون عاطلاً، وغاضباً على الدولة. ولما التقيت خيرت الشاطر، نائب المرشد ورجل الأعمال، في عام ٢٠٠٢ استبعد أن يضرب النظام الكيانات الاقتصادية الإخوانية للدور الاجتماعي الذي تقوم به في التوظيف، وقال: «النهارده الوضع لا يحتمل إنه النظام يأتي ويضربني، وأنا عندي ٢٥٠ واحد يشتغلون في الشركة، ومسؤولين عن ٢٥٠ بيت، وغيري عنده ٥٠، وغيري عنده ٣٠. ممن تكون هذه الشركات تحت الرصد الأمني، ويشوف كيف تمشي، وفلوسها أين تتحرك، ويتابع حساباتها في البنوك، وسلط عليها بتوع الضرائب، ويضيق عليها إدارياً، وليس اقتصادياً. فأنا بالمس من النظام إنه حريص، إنه لا يعمل مشاكل في الكيانات الاقتصادية اللي موجودة بغض النظر عن توجهها»<sup>(٥٠)</sup>.

غير أن استهداف رجال أعمال الإخوان، وضرب كياناتهم الاقتصادية في عام ٢٠٠٧ دلاً

(٤٧) وبحسب موقع الكتروني ناطق باسم الإخوان، يعتبر حسن مالك من أكثر المتضررين من حرب الحكومة على استثمارات الإخوان المسلمين لأن الدولة أغلقت له ١١ مشروعاً شملت شركة «مالك للتجارة والملابس الجاهزة» ومصنع «مالك للغزل» و«استقبال» للأثاث. وكان من المفترض، بحسب مالك، أن يقوم مشروع مصنعه الذي أغلقته الدولة بتوظيف ١٠٠٠ عامل. انظر: حسونة حماد، «بالأرقام.. الخسائر الاقتصادية بسبب المحكمة العسكرية لقيادات الإخوان»، ١٧/١٢/٢٠٠٧، على الموقع: <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=32959>

(٤٨) ليست هناك إحصاءات دقيقة عن مجموع العاملين الذين تضرروا من إقفال نحو ٢٥ شركة ومصنعاً تابعاً للإخوان، وبحسب إحصاءات حالات فردية، فإن مجموعة شركات سعودي تضم حوالي ١٤٠٠ موظف، وحسن مالك حوالي ٥٠٠ موظف.

(٤٩) ذكر تقرير لمركز الأرض المصري بأن سنة ٢٠٠٧ شهدت فصل ١٢٤ ألف عامل، و١٧٩ اعتصاماً، و٧٤ إضراباً عمالياً اعتراضاً على تردّي أوضاعهم المالية، وتهديدهم بالطرد نتيجة الخصخصة. انظر التفاصيل تحت عنوان: «الاحتجاجات العمالية في عام ٢٠٠٧»، مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، ٣١/١/٢٠٠٨، على الموقع: <http://www.hrinfo.net/egypt/ae/2008/pr0131.shtml>.

(٥٠) حوار شخصي مع خيرت الشاطر، القاهرة، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

على أن النظام وصل إلى مرحلة متقدمة من الخوف جعلته في النهاية يقاوض شرعيته الاجتماعية بأمنه واستمرار بقائه السياسي.

## خاتمة

١ - إن السنوات الأولى من العقد الحالي، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ تحديداً، شهدت تطورات محلية وإقليمية ودولية مهمة، لم تتغير جذرياً من معادلة الصراع التي حكمت علاقة الإخوان بالنظام المصري بداية من عام ١٩٩٠، لكنها بالتأكيد أعطت المعادلة أبعاداً جديدة. فقد مرت علاقة الإخوان بالنظام بمرحلتين رئيسيتين، حكمتهما بحث كل من الجماعة ونظام مبارك عن الشرعية: المرحلة الأولى (١٩٨١ - ١٩٩٠)، اتسمت بالاستيعاب، وكان تسامح النظام مع الإخوان جزءاً من مساعي مبارك لتعزيز شرعيته بالتصالح مع المجتمع، بعد ظروف توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع في السنوات الأخيرة لحكم السادات. واستفادت الجماعة من توجه النظام، واقتضت فرصة الإفساح لتأسيس شرعيتها الواقعية من خلال إعادة بناء تنظيم قوي انحل منذ الخمسينيات، وخدمات عبر مؤسسات المجتمع المدني والأهلي للطبقات الفاعلة في المجتمع. والمرحلة الثانية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)، اتسمت بالصراع، وتحجيم امتداد الجماعة بالقمع، في استراتيجية جديدة للحفاظ على أمن النظام، مقابل تنامي شرعية الجماعة الواقعية في النقابات والجامعات والمجتمع، وإن افتقدت الشرعية القانونية. وتعتبر السنوات التالية وحتى الآن، امتداداً للمرحلة الثانية، مع تنوع في دينامية الصراع. وفيما قُتنت التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧ معادلة الصراع بين النظام والإخوان، فإن الجدل مثار بقوة فيما إذا كانت المعادلة ستمتد إلى ما بعد نظام مبارك الجديد، أم ستبدأ بمجيء نظام جديد، معادلة التسامح والاستيعاب التي حكمت علاقة الإخوان بالنظام المصري في سنوات حكمه الأولى، كما حدث مع السادات ومبارك، بحيث تكون سياسة الإفساح للجماعة جزءاً من محاولة النظام الجديد تأسيس شرعيته.

٢ - لم يعد خافياً أن النظام المصري، الذي يتمثل في شخص الرئيس، يمرّ بمرحلة شيخوخة تنذر بنهاية وشيكة. وقد ساهم شعور الناس بالقلق من مستقبل النظام في تحفيزهم للنزول إلى الشارع في مطالبة بالإصلاح، بقيادة «كفاية» و«الإخوان»، الذين كانوا يناوئون عن استخدام الشارع فضاء للتعبير عن آرائهم قبل سنوات<sup>(٥١)</sup>. وعلى الرغم من الحديث الشائع عن إمكانية توريث الحكم لجمال، نجل الرئيس مبارك، إلا أنه بات واضحاً أن هناك مراكز قوى أخرى تتصارع على وراثته السلطة، تشمل القوات المسلحة. وبسبب هيمنة شخص الرئيس على السلطة في مصر، وضعف ثقافة المؤسسات، وتداخل السلطات، وغياب شعبية الحزب الوطني (الحاكم)، فإن شرعية النظام، حضوراً أو غياباً، قوة أو ضعفاً، مرتبطة بشخص رئيس النظام. وهذا يعني أن النظام الجديد سيواجه تحدي تأسيس شرعية جديدة لنفسه، مستقلة عن النظام الذي سبقه.

(٥١) للاطلاع على أبعاد شيخوخة النظام المصري، انظر: راشد الغنوشي، «مصر ومشاهد النهاية السبعة»، الجزيرة، نت، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

وحركة الإخوان اليوم ليست كالحركة في الثمانينيات، مجرد جماعة دينية تطالب بأن يكون «الإسلام هو الحل». وإنما استطاعت في السنوات الأخيرة أن تنفتح على المجتمع، بكافة شرائحه، وأن تصبح رقماً فاعلاً مندمجاً في معادلة الجبهة الوطنية المعارضة للنظام. وبالتالي فإن أية محاولة مستقبلية من النظام لإقصائها، ستكون أشبه بعملية جراحية حرجة، وإن احتمالات النجاح فيها ضئيلة جداً، فما يراد استئصاله هو في الحقيقة صار متوغلاً في نسيج وشرابين جسد المجتمع المصري ذاته. وأي نظام جديد يسعى إلى أن ينتقل من محطة «أزمة الشرعية»، فإنه لن يخطر منذ البداية بإجراء هذه العملية الجراحية الحرجة، لأنها لم تعد تتعلق باستئصال الإخوان وحدهم، وإنما باستئصال أنسجة حيّة من المجتمع نفسه.

ولم تعد الحركة جماعة منعزلة، على هامش الطيف السياسي والاجتماعي، بحيث يستطيع

النظام أن يقصّيها بسهولة وهذوء. فالحركة منذ قيادة عمر التلمساني، أعادت بناء تنظيمها بناء محكماً، ليس فقط على مستوى استقطاب الأعضاء وزيادة أعدادهم، وإنما نوعياً من خلال استحداث مكاتب وتخصّصات جديدة داخل الجماعة تخدم على شرائح المجتمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ساهم في ذلك عقلية مرشد الجماعة التلمساني، وجيل السبعينيات الذي

**لم تعد حركة الإخوان جماعة منعزلة، فقد أعادت بناء تنظيمها بناء محكماً من خلال استحداث مكاتب وتخصّصات جديدة داخل الجماعة.**

انخرط بسهولة في العمل الاجتماعي الخدمي، سواء على مستوى النقابات أو نوادي أعضاء هيئات التدريس واتحاد الطلبة في الجامعة، أو الجمعيات الأهلية في الأحياء والمدن.

وظلت عقلية ضرورة الاندماج مع المجتمع راسخة، إلى درجة أن تغيير سياسة النظام تجاه الحركة، وتحويل قياداتها الوسيطة إلى محاكمات عسكرية في التسعينيات، لم يهزّ قناعة أعضائها في منهجية الجماعة السلمية، أو يدفعهم باتجاه التشدد والعزلة (كما حصل مع سيد قطب وجماعته في الستينيات)، وإنما دفعهم إلى توسيع شبكة الاندماج، كاستراتيجية لمقاومة تعسف النظام. وكانت ضربات التسعينيات نقطة تحول في سلوك الجماعة باتجاه مزيد من التفاعل مع بقية مؤسسات الدولة والمجتمع إلى حدّ يعوّض الجماعة عن فقدان مشروعيتها القانونية، ويحوّلها واقعياً إلى رقم مهم في معادلة أية جبهة وطنية معارضة. وقد أشارت وثيقة داخلية، أعدّها القسم السياسي في الجماعة حول استراتيجية الإخوان بعد المحاكمات العسكرية في عام ١٩٩٥، إلى ضرورة «اتخاذ خطوات لتكوين قاعدة شعبية للجماعة، ورأي عام مساند لها»<sup>(٥٢)</sup>، وأن أنشطة الحركة يجب ألا تتركز على فئة معينة، وإنما تتسع لتشمل رجال الأعمال، والمرأة، والعمال، والفلاحين<sup>(٥٣)</sup>.

وفيما كانت الجماعة تتبع سياسة الحذر والحيلة تحت قيادة المرشد السابق مأمون

(٥٢) انظر نص الوثيقة (١) في ملحق وثائق الجماعة.

(٥٣) انظر نص الوثيقة (٢) في ملحق وثائق الجماعة.

الهضبي، فإن وجود المرشد الحالي مهدي عاكف، ودائرة جيل السبعينيات حوله، وتزامناً مع أجواء الانفتاح التي أشرنا إليها، والحراك السياسي في الشارع المصري، جميعها عوامل عززت من استراتيجية الجماعة لتحقيق مزيد من التمدد، ليس بالضرورة على مستوى زيادة عدد أعضائها، وإنما على مستوى توسيع شبكة علاقاتها بأطراف المجتمع الفاعلة. واتضحت معالم استراتيجية الإخوان في مبادرة الإصلاح في عام ٢٠٠٤، ونزول الإخوان إلى الشارع، بالتعاون مع حركة «كفاية»، وطرح برنامج الحزب السياسي، ليس إلى لجنة الأحزاب، وإنما إلى نخبة المجتمع للنقاش والمراجعة.

وفيما تعتمد دورة حياة النظام السياسي في معادلة بناء وتعزيز شرعيته على شخص الرئيس، فإن دورة حياة جماعة الإخوان تعتمد على قدرة التنظيم في البناء على إنجازاته السابقة، التي لا تتوقف على شخص المرشد أو على أفراد بعينهم. وفيما يبدأ شخص الرئيس الجديد من مربع الصفر، ومن محطة «أزمة الشرعية» في رحلته لتحقيق المقبولة، فإن الجماعة لا تبدأ من المربع نفسه، برحيل مرشد ومجيء آخر، وإنما تستكمل مسيرتها من مربعات متقدمة. والمربع الحالي للجماعة، أصبح بفعل استراتيجية الإخوان، متداخلاً مع نسيج المجتمع، بصورة سيصعب على النظام استهداف الحركة دون أن يسفر ذلك عن إحداث نوع من الالتهاب في جسد المجتمع المصري، وتوتر في علاقة النظام الجديد بالشعب. وبالتالي سيكون من المستحيل أن تتم أية مصالححة بين الدولة والمجتمع دون أن تشمل الإخوان، ومن الصعب أن يتم تهميش الإخوان من دون أن يؤثر ذلك في المجتمع المصري ككل.

٣ - سببت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هزة عنيفة أربكت الولايات المتحدة في سياستها تجاه منطقة الوطن العربي، ومصر تحديداً. فمن جانب، شنت أمريكا حرباً على العراق في عام ٢٠٠٣، وبررت ذلك على أنه تأسيس لنموذج بلد عربي ديمقراطي سيحتذى به في بقية دول المنطقة. وعولت أمريكا على مصر أن تقود موجة التغيير الديمقراطي في المنطقة<sup>(٥٤)</sup>. لكنها من جانب مناقض، تحالفت مع الأنظمة السلطوية، لما اتضح بأن نتيجة إجراء انتخابات نزيهة سيفضي إلى فوز الإسلاميين في فلسطين، والأردن، والمغرب، والبحرين، ومصر. ويبدو أن نجاح «حماس» في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦ مثل نقطة تحول بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ونقلة من أجندة الضغط للإصلاح السياسي، إلى أجندة تكريس الأمن لمقاومة الإرهاب<sup>(٥٥)</sup>.

وانعكست النقلة الأمريكية بين الأجنديتين المتناقضتين على أجواء الانتخابات المصرية في

(٥٤) قال الرئيس بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وأعاد الكلام نفسه في شباط/فبراير ٢٠٠٥ في أثناء كلمة الاتحاد بأن مصر «التي رأت الطريق باتجاه السلام في الشرق الأوسط، تستطيع أن ترينا الآن الطريق نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط». وقالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في أثناء زيارة لها إلى مصر في شباط/فبراير ٢٠٠٥ «أت اليوم الذي سنرى فيه وعد حرية كاملة وعالم ديمقراطي يتحقق. وإن شعب مصر يجب أن يكون في مقدمة هذه الرحلة العظيمة.. فدعونا معاً، نختار الليبرالية والديمقراطية، لشعوبنا، ولأطفالنا، وللمستقبلنا المشترك».

(٥٥) هشام العوضي، «قصة العرب في القرن الواحد والعشرين»، أوان (الكويت)، ٢٤/١/٢٠٠٨.

عام ٢٠٠٥، إذ اتسمت المرحلتان الأولى والثانية بالشفافية النسبية، التي أسفرت عن فوز الإخوان بـ ٣٤ مقعداً، و٤٢ مقعداً على الترتيب، فيما اتسمت المرحلة الثالثة بالتدخل الأمني والتزوير، ما قلّص فوز الإخوان إلى ١٢ مقعداً<sup>(٥٦)</sup>. وساد تحليل أن النقلة الأمريكية انعكست كذلك على الانتخابات الأردنية في عام ٢٠٠٧، التي شهدت إقصاء لجبهة العمل الإسلامي، الواجهة السياسية للإخوان المسلمين في الأردن<sup>(٥٧)</sup>.

إلا أن دراسة تجادل بأن الأجدتين، الإصلاح السياسي، وضمان أمن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ليسا متناقضتين تماماً، كما قد يتهيأ للإدارة الأمريكية، وأنه بإمكانها الجمع بينهما<sup>(٥٨)</sup>. فالضغط على النظام المصري للمبادرة بإصلاحات سياسية لا يفضي إلى أن ترفض الحكومة المصرية التعاون مع أمريكا لتحقيق مصالحها في المنطقة، كما دلّت على ذلك مؤشرات سابقة<sup>(٥٩)</sup>، وأن أمام الولايات المتحدة فرصة فريدة يجب أن تقتنصها مع النظام المصري الجديد، وهي حثّه على الإصلاح السياسي كمرحلة ضرورية لتحقيق استقراره، وأن أية إصلاحات سياسية يجب أن تستوعب قوى المعارضة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمون، باعتبار نفوذها في الشارع المصري، والتزامها بآليات العمل السلمي<sup>(٦٠)</sup>. ومن المفارقة أن تدرك الولايات المتحدة أن الاستمرار في إقصاء الإخوان عن العمل السياسي، لن يكون سوى مسؤول عن تنامي نفوذ الجماعة في الشارع، لأنها عندئذ ستركّز على أنشطتها الاجتماعية التي ستكسب لها مزيداً من الأنصار والمؤيدين □

(٥٦) الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥، إعداد مركز الأمة للدراسات والتنمية ([د. م.: المركز، ٢٠٠٧]).  
(٥٧) لا نرمي من هذا إلى القول إن أمريكا تتحكم مباشرة في نتائج الانتخابات العربية، فليس هناك دليل لدينا على ذلك، وإنما القول إن الانظمة العربية الحليفة مع ذلك تأخذ المزاج العام لأمريكا في الاعتبار في حساباتها المحلية.

(٥٨) Dunne, Hamzawy and Brown, «Egypt-Don't Give Up on Democracy Promotion».

(٥٩) فعلى سبيل المثال، دعمت الحكومة المصرية بقوة مساعي الولايات المتحدة إزاء ملف السلام العربي - الإسرائيلي، وملف العراق خلال ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، في الفترة نفسها التي كانت تضغط فيها الإدارة الأمريكية على مصر لإجراء إصلاحات سياسية.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥.